الأمم المتحدة

EP

UNEP(DEPI)/RS.9/6

Distr.: General
3 October 2007

Arabic
Original: English

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

الاجتماع العالمي التاسع لاتفاقيات
وخطط عمل البحار الإقليمية
جده، المملكة العربية السعودية، ٢٩ – ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧

مشروع عناصر للتوجيهات الإستراتيجية للبحار الإقليمية ٢٠٠٨ – ٢٠١٢

181007 K0763317

لدواعي الاقتصاد في النفقات طُبعت نسخ محدودة من هذه الوثيقة، ويرجى من المندوبين التفضل بإحضار نسخهم للاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية.

أولاً – معلومات أساسية والسند المنطقي

١ – غدا المجتمع الدولي خلال السنوات العشر الأخيرة أكثر انشغالاً بشأن قضايا كثيرة من بينها البحار والسواحل. أما القضايا مثار هذا الانشغال فتضم الأرصدة السمكية الآخذة في النضوب، وتدمير الموئل الطبيعي والموائل الساحلية وضغط الحضرنة والسياحة على المناطق الساحلية والتلوث الناشئ عن الأنشطة البحرية والبرية.

٢ – وثمة قضايا مثل تأثيرات التغير المناخي على البحار والسواحل، والتنوع البيولوجي لأعماق البحار، والمحافظة على أعالي البحار واستخدامها استخداماً مستداماً، واستغلال قاع البحر أدت في الآونة الأخيرة إلى زيادة بروز القضايا البحرية. وقد تمخضت كل هذه القضايا عن ثلة من المبادرات الجديدة التي تقدمت بها الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية، والملتقيات الفكرية وغير ذلك من أفرقة.

٣ – إن المجتمع الدولي (أي القمة العالمية للتنمية المستدامة، والجمعية العامة للأمم المتحدة، ووكالات الأمم المتحدة، والحكومات والمنظمات البيئية غير الحكومية، وحشد غفير من أصحاب المصلحة الآخرين) يبدو مُقِراً بصورة متنامية بضرورة تعزيز أسلوب الإدارة الدولية بما في ذلك على الصعيد الإقليمي لأجل التصدي للهواجس البيئية البحرية والسواحلية.

٤ – ونزولاً على طلب من مجلس إدارته، يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة باعتماد نهج أكثر تناسباً مع القضايا الساحلية والبحرية مع إعداد استراتيجية متوسطة الأجل (٢٠١٠ – ٢٠١٣) تضم مكون إدارة النظام الإيكولوجي.

٥ – إن برنامج البحار الإقليمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، الذي يضم ١٧ اتفاقية وخطة عمل بحار إقليمية، ليؤدي دوراً مهماً في تنفيذ جدول الأعمال الدولي بشأن القضايا البحرية والساحلية. إن مختلف برامج البحار الإقليمية بتجميعها للحكومات وللدوائر العلمية والمنظمات الحكومية الدولية وأصحاب المصلحة الآخرين إنما توفر أُطُراً إقليمية لـــ '١' تقييم نوعية البيئة البحرية؛ '٢' تحديد التطورات الرئيسية (كالأنشطة الاجتماعية – الاقتصادية، والمستوطنات الساحلية، والأنشطة البرية) التي تضِرُ بالبيئة البحرية؛ و'٣' الاتفاق بشأن الاستجابات المناسبة من حيث الاستراتيجيات والسياسات وأدوات الإدارة.

٦ – إن اتفاقيات وخطط العمل الإقليمية، بهدي من مجالس إدارة كل منها، تمثل آليات رئيسية لتفعيل خطة تنفيذ القمة العالمية للتنمية المستدامة. وتساهم برامج البحار الإقليمية أيضاً في تنفيذ المقررات التي تعتمدها المنتديات الحكومية الدولية العالمية مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة (فيما يتعلق مثلاً بقرارات البيئة البحرية والتنوع البيولوجي للبحار بموجب "البحار وقانون البحار") أو برنامج الأمم المتحدة للبيئة (مثال إعلان بيجين الذي اعتمد أثناء اجتماع الاستعراض الحكومي الدولي لبرنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية ـــ IGR – 2).

٧ – ومع وضع ما تقدم في الاعتبار، والإقرار بالتنفيذ الناجح للتوجيهات الاستراتيجية ٢٠٠٤ – ٢٠٠٧ التي اتفق عليها ممثلو اتفاقيات وخطط عمل البحار الإقليمية أثناء اجتماعهم العالمي الخامس في نيروبي (٢٦ – ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣) والتي صادق عليها رؤساء مؤتمرات الأطراف والاجتماعات الحكومية الدولية، وكذلك الاجتماع العالمي السادس لاتفاقيات وخطط عمل البحار الإقليمية المنعقد في اسطنبول (٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر – ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤)، والتوجيهات الاستراتيجية التالية للبحار الإقليمية وكل واحدة من خطط وخطط عمل البحار الإقليمية بصفتها أدوات قيمة لتحقيق التنمية المستدامة للبحار، والسواحل والجزر. وهي ترمي إلى توكيد أن برنامج البحار الإقليمية وكل واحدة من اتفاقيات وخطط عمل البحار الإقليمية هو أوفق استجابة للتصدي للتحديات الجديدة التي تواجه البيئة البحرية والساحلية.

ثانياً – التوجيهات الاستراتيجية

٨ – تعزيز المكوّن العلمي للاتفاقيات وخطط العمل للبحار الإقليمية عن طريق ما يلي '١' تطوير شبكات رصد؛ '٢' تحديد مصادر التلوث، كالمصادر الثابتة وغير الثابتة، ومُدْخلات الأنهار، والمغذيات، والترسب الجوي، والزبالة البحرية، الخ؛ '٣' التقييم الدوري للتلوث البحري، والتنوع البيولوجي البحري، وتطوير المناطق الساحلية؛ '٤' المساهمة في إعداد التقرير العالمي والتقييم عن حالة البيئة "الذي يتولاه برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية" وكذلك عملية توقعات البيئة العالمية التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ '٥' التعاون النشط مع الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف ذات الصلة بالبحار؛ و'٦' التعاون مع اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (UNESCO/IOC) وبرامجها العلمية المختلفة ذات الصلة بالبيئة البحرية والساحلية.

٩ – تشجيع استخدام النُهُج المتكاملة مثل إدارة النظام الإيكولوجي، وإدارة المناطق الساحلية على المستويات العالمي والإقليمي والوطني.

١٠ – دراسة تأثيرات تغير المناخ على البيئة البحرية والساحلية عن طريق تقييم، ودراسة التأثيرات والنتائج الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المحتملة على مصايد الأسماك والسياحة وصحة الإنسان، والتنوع البيولوجي البحري، والتعرية الساحلية، والنظم الإيكولوجية للجزر الصغيرة، وتنشيط التعاون وذلك من أجل بلورة استراتيجيات إقليمية للتكيف مع تغير المناخ.

١١ – المساهمة في تنفيذ إعلان بيجين لبرنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية وبخاصة البند المتعلق بـــ "تطوير وتنفيذ بروتوكولات تتناول مصادر أنشطة التلوث البري". واعتماد أو استكمال خطط عمل استراتيجية للتحكم في التلوث الناجم عن الأنشطة البرية، وضمان تنفيذها تنفيذاً فعالاً. والنهوض بالإجراءات الحالية في مجال الإصحاح ومعالجة المياه المستعملة الحضرية (في ضوء أهداف تنمية الألفية) وتعزيز الجهود الرامية إلى تقليل التلوث البحري من المصادر غير الثابتة والمُدْخلات من الأنهار.

١٢ – تكثيف الأنشطة الإقليمية الداعمة لخطة تنفيذ القمة العالمية للتنمية المستدامة، وولاية جاكرتا للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، ولا سيما عن طريق تحديد القضايا الحرجة للتنوع البيولوجي البحري، وحماية مكوناته الرئيسية، وتعزيز استخدامه استخداماً مستداماً، مع التركيز بصورة أكثر تحديداً على:

- التعاون الإقليمي نحو إنشاء مناطق بحرية وساحلية محمية، وتحديد الأراضي الرطبة ذات الأهمية بموجب اتفاقية رامسار؛
- تناول مسألة حماية '١' الأراضي الرطبة ذات الأهمية بموجب اتفاقية رامسار؛ '٢' التنوع البيولوجي لأعماق البحار على النطاق الإقليمي؛
- التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والمنظمات الإقليمية لإدارة المصايد في دراسة التأثيرات البيئية لمصايد الأسماك وتعزيز نهج النظام الإيكولوجي؛
- المشاركة في مبادرة الشِعاب المرجانية وبرنامج الدول الجزرية الصغيرة النامية، حسبما يتناسب.

١٣ – تطوير التعاون الإقليمي وتعزيز التنفيذ الفعال، حسبما يتناسب للاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف، وبخاصة الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي والاتفاقيات الأخرى ذات الصلة بالتنوع البيولوجي.

١٤ – تعزيز التعاون الإقليمي مع المنظمة البحرية الدولية وتشجيع التنفيذ، حسبما يتناسب، لاتفاقيات المنظمة البحرية الدولية، كتلك الاتفاقيات المتعلقة بالتلوث البحري، والتلوث بالنفط والاستعداد الكيماوي له – المواد الخطرة والضارة (OPRC - HNS وOPRC) وبمياه الصابورة، واتفاقية وبروتوكول لندن بشأن إغراق النفايات في البحر.

ثالثاً – تنفيذ التوجيهات الاستراتيجية

١٥ – ومن أجل تنفيذ التوجيه الاستراتيجي RSCAP ,2008- 2002 تنفيذاً فعالاً سوف تحاول الأجهزة الرئاسية القيام بما يلي:

- تعزيز قدراتها في مجالي أسلوب الإدارة وآليات التمويل المستدام بعدة طرق من بينها تعبئة التمويل الخارجي.
- النهوض بقاعدتها العلمية وبقدراتها على متابعة القضايا العلمية، والقيام بالرصد والتقييم وتخطيط الأنشطة الموجهة نحو تحقيق النتائج.
- مواصلة العمل على أساس خطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات من أجل النهوض بالقدرات الإقليمية والوطنية التقنية والإدارية والقانونية ذات الصلة بإدارة القضايا البحرية.
- تطوير وتعزيز إعداد التقارير، وآليات الامتثال والإنفاذ، وبلورة أوجه التآزر مع الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف.
- نشر وتوزيع تقارير منتظمة عن حالة البيئة البحرية وتنفيذ اتفاقات وخطط عمل البحار الإقليمية، وأن تقوم الأطراف باستعراض التقارير.
- إذكاء الوعي الجماهيري بشأن أهمية اتفاقيات وخطط عمل البحار الإقليمية، وجذب جميع الجهات ذات المصلحة الإقليمية ذات الصلة، وكذلك الدوائر الأكاديمية، والمجتمع المحلي إلى تشجيع وتنفيذ تلك الاتفاقيات وخطط العمل.
- تعزيز وتطوير وتنفيذ المشروعات المؤهلة للتمويل من مرفق البيئة العالمي وذلك في سياق نهج النظام الإيكولوجي البحري الكبير.